

## تحليل العلاقة بين المحاسبة القضائية وآليات الحوكمة وأثرهما على القيمة السوقية للشركة

دراسة ميدانية لآراء عينة من المحاسبين ومراقبي الحسابات في محافظة السليمانية

م.م. كونا عمر عبدالرحمن

جامعة السليمانية

كلية التجارة

م.م. هنيشوو غفور أورحمان

جامعة السليمانية

كلية التجارة

[Gona.abdulrahman@univsul.edu.iq](mailto:Gona.abdulrahman@univsul.edu.iq)

[heshw.awrahman@univsul.edu.iq](mailto:heshw.awrahman@univsul.edu.iq)

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.4.25>

تأريخ النشر ٢٠٢٣/٤/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/١/٢٦

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٢/٧

### المستخلص

يسعى البحث الحالي إلى تبيان العلاقة بين أدوات المحاسبة القضائية وآليات حوكمة الشركات وأثرهما في تحديد القيمة السوقية للسهم باعتبارها من المؤشرات المهمة للأداء المالي، وذلك عبر توضيح دور المحاسبة القضائية في التحقق والتدقيق في الفساد المالي والإداري ودورها في حل النزاعات والمشكلات التي تحدث في الشركات، وكذلك علاقتها بتطبيق حوكمة الشركات التي تُعنى بتطبيق مجموعة من المبادئ والأسس والمعايير التي تحقق أهداف الشركة، وضمان جودة التقارير والقوائم المالية، وتأثيرهما على القيمة السوقية، ونظراً لصعوبة الحصول على البيانات اللازمة التي تسمح بتطبيق البحث في الشركات؛ لذا تم توزيع استمارة الاستبانة على عدد من مراقبي الحسابات والمحاسبين العاملين في محافظة السليمانية، إذ تم توزيع (50) استمارة استرجع منها (48) نسخة وبواقع (44) نسخة صالحة للتحليل الإحصائي، أي ما يعادل (88%) من إجمالي النسخ الموزعة، وتم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام تحليل (Spearman) من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS.V24)، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المحاسبة القضائية تقوم بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات وتتضمن أعمال التحقيقات وتكنولوجيا المعلومات القضائية ودعم الدعاوي القضائية باعتبارها الأداة الأكثر أهمية في مكافحة الجرائم والفساد والتصرفات الإجرامية الأخرى التي تحدث في المجتمع، كما أوصى البحث بضرورة زيادة وعي الشركات والمستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح بأهمية ومزايا تطبيق المحاسبة القضائية في كشف أو منع الغش والاحتيال المالي، وفي حالة وجود مشكلة في توزيع أرباح الأسهم وعدم تطبيق حوكمة الشركات بالاستعانة بالمحاسب القضائي.

**الكلمات المفتاحية:** المحاسبة القضائية، حوكمة الشركات، القيمة السوقية، مراقب الحسابات.



مجلة اقتصاديات الأعمال  
المجلد (٤) العدد (٤) ٢٠٢٣  
الصفحات: ٤٢٥-٤٥٥

(٤٢٥)

## **Analysis of the relationship between Forensic accounting and governance mechanisms and their impact on the company's market value**

### **A field study of the opinions of a sample of accountants and auditors in Sulaymaniyah Governorate**

#### **Abstract**

The current research seeks to clarify the relationship between forensic accounting tools and corporate governance mechanisms and their impact on determining the market value of the share, as one of the important indicators of financial performance, by clarifying the role of forensic accounting in verifying and auditing financial and administrative corruption, and its role in resolving disputes and problems that occur in companies. As well as its relationship to the application of corporate governance, which is concerned with the application of a set of principles, foundations and standards that achieve the objectives of the company and ensure the quality of reports and financial statements, and their impact on the market value of the company, In view of the difficulty in obtaining the necessary data that would allow the application of research in companies; Therefore, the questionnaire form was distributed to a number of auditors and accountants working in Sulaymaniyah Governorate, as (50) forms were distributed, of which (48) copies were retrieved, with (44) copies valid for statistical analysis, which is equivalent to 88% of the total distributed copies. The questionnaire data using (Spearman) analysis through the statistical program (SPSS.V24), The research reached a set of results, the most important of which is that forensic accounting covers a large area of specializations and includes investigation work, forensic information technology and support for lawsuits as the most important tool in combating crimes, corruption and other criminal behaviors that occur in society. The research also recommended the need to increase awareness of companies and investors. And shareholders and stakeholders on the importance and advantages of applying forensic accounting in detecting or preventing fraud and financial fraud, and in the event of a problem in the distribution of dividends and failure to apply corporate governance with the help of the forensic accountant.

**Key words:** Forensic Accounting, Corporate Governance, Market Value, Auditor.

## المقدمة:

شهد العالم عقب الأزمة المالية العالمية تقلبات اقتصادية كبيرة، نتج عنها زيادة الاهتمام بإدارة الأرباح التي تمارسها منظمات الأعمال، وذلك بهدف تعظيم ربحيتها وتحسين وضعها المالي من خلال تقاريرها المالية المنشورة، لذا فإنه من الضروري إجراء التحقيق المكثف في هذه المخالفات التي تحدث في مجال إدارة القوائم المالية، إذ أصبحت المنظمات الرقابية والسلطة التشريعية تسعى بشكل أساس لوضع القوانين التي تحد من عمليات الاحتيال من خلال عملية الإبلاغ المالي، وإذا ظهر ذلك الاحتيال يتوجب اكتشافه، كما أن تطبيق المفاهيم المحاسبية والمبادئ والإجراءات في حل المشاكل القانونية تسعى إلى استخدام المحاسبة القضائية، وبالإضافة إلى المحاسبة القضائية فإن حوكمة الشركات هي من الأمور المهمة التي يجب تطبيقها للحد من المشاكل الإدارية والمالية التي تتعرض لها الشركات، ففي حال اتباع قوانين ومبادئ الحوكمة فسيتم الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات، مما سيضمن المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وإذا كان هنالك مشاكل في حالة توزيع أرباح الأسهم، يستوجب الأمر استخدام المحاسبة القضائية لحل تلك النزاعات باستخدام القوانين والتشريعات.

ومما سبق؛ وجدت الباحثتان أنه من الضروري تناول هذه المواضيع ضمن إطار شمولي من خلال أربعة مباحث وكالاتي: إذ خصص الأول لمنهجية البحث والدراسات السابقة، أما المبحث الثاني فتناول الجانب النظري لمتغيرات البحث الثلاثة، في حين تم تخصيص المبحث الثالث للجانب العملي للبحث، أما المبحث الرابع فتضمن الاستنتاجات والمقترحات التي تمخض عنها البحث.

## المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة:

### المحور الأول: منهجية البحث:

#### أولاً: مشكلة البحث:

برزت مشكلة البحث الحالي نتيجة لتزايد الحاجة إلى معلومات أكثر ملاءمة ومصداقية من قبل الشركات وقصور المحاسبة التقليدية بتزويد المساهمين بالمعلومات الضرورية التي يحتاجونها، واهتمام المستثمرين بالقوائم المالية الخالية من الغش والاختلاس والفساد المالي، الذي انتشر في بعض الشركات وأدى إلى تصعيب الموقف على مصالح مجلس الإدارة والمساهمين على حدٍ سواء، مما أدى إلى ضرورة تطبيق حوكمة الشركات وتسليط الضوء على المحاسبة القضائية باعتبارها تهتم بحالات الغش والاحتيال في الشركات، وبالتالي تتمثل مشكلة البحث بتبيان علاقة عمل المحاسبة القضائية بآليات حوكمة الشركات وأثرهما في تحديد القيمة السوقية للشركات.

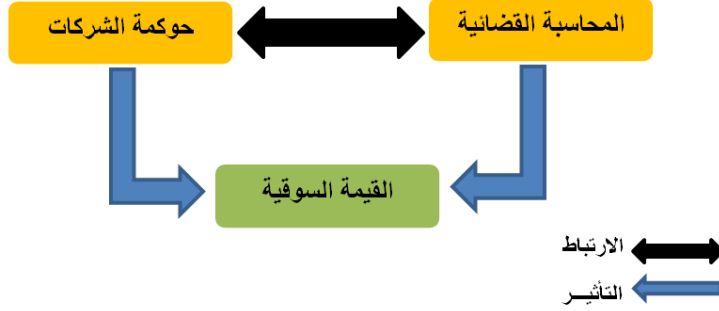
#### ثانياً: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي تناوله والذي يعد من الموضوعات البارزة على الصعيد المحلي والعالمي، خاصة بعد موجة الفضائح التي شملت العديد من الشركات العالمية، وبالنظر لكون أن علم المحاسبة يؤثر على أعمال الشركات وبيئتها القانونية، ومن خلال العلاقة بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات، لذا تتبع أهمية البحث من الدور الذي تلعبه هذه العلاقة في تحديد القيمة السوقية للشركات.

### ثالثاً: هدف البحث:

يرتبط هدف البحث في تحليل الدور الذي تلعبه العلاقة بين الأدوات التي تعمل بها المحاسبة القضائية وآليات حوكمة الشركات في تحديد القيمة السوقية للسهم باعتبارها من المؤشرات المهمة للأداء المالي، وتوضح المحاسبة القضائية بما في ذلك قابليتها في التحقق والتدقيق في الفساد المالي والإداري وكذلك توضيح حوكمة الشركات وأهميتها وتأثيرهما على القيمة السوقية للسهم.

### رابعاً: مخطط البحث الافتراضي:



الشكل (1) مخطط البحث الافتراضي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

### خامساً: فرضيات البحث:

- من خلال مخطط البحث الافتراضي؛ يقوم البحث الحالي على الفرضيات الرئيسية الآتية:
1. هنالك ارتباطات معنوية قوية بين المتغيرين المستقلين المحاسبة القضائية وآليات حوكمة الشركات.
  2. هنالك تأثير معنوي قوي للمتغيرين المستقلين المحاسبة القضائية وآليات حوكمة الشركات معاً على المتغير التابع القيمة السوقية.
  3. هنالك تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

### المحور الثاني: الدراسات السابقة:

#### 1. دراسة (عبدالحليم وآخرون، ٢٠٢١):

##### دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح للمحاسبة القضائية للكشف والتقرير والحد عن ممارسات إدارة الأرباح والتعرف على الإطار الفكري للمحاسبة القضائية وعلى الدوافع وطرق وأساليب ممارسات إدارة الأرباح والنتائج الاقتصادية المترتبة على تلك الممارسات، وقد وصلت الدراسة إلى ضرورة زيادة وعي الشركات والمستثمرين وأصحاب المصالح بأهمية ومزايا تطبيق المحاسبة القضائية في كشف أو منع الغش والاحتيال المالي والحد من ممارسات إدارة الأرباح وغيرها من الأدوار التي يختص بها المحاسب القضائي وضرورة إصدار معيار محاسبي لتنظيم ممارسات المحاسبة القضائية في بلدان العالم.

#### 2. دراسة (عبد، ٢٠٢١):

##### دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم المحاسبة القضائية وأهميتها وأهدافها وأساليبها، كذلك بيان مفهوم الشفافية وجودة التقارير المالية وسماتها وأنواعها، فضلاً عن بيان دور المحاسبة القضائية في

شفافية ومصداقية وجودة القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توفير تشريع قانوني يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم والمؤسسات المالية والرقابية وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين وطمأنة ثقة الجمهور في التقارير المالية في حالة تأهيل المحاسب القضائي عملياً وعلمياً وتطوير وتدريب المحاسبين القضائيين بحيث يكون لهم القدرة والمعرفة بالممارسات والاساليب الاحتمالية للإدارة والكشف عنها.

٣. دراسة (العجيل، ٢٠٢٢):

**أثر حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنة**  
هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات في بورصة الأوراق المالية، وتوصل البحث إلى أن تأثير حوكمة الشركات والآليات التي تعمل بها من خلال مجلس الإدارة ولجان التدقيق والتدقيق الداخلي على قرارات المستثمرين، وحنمية وجود دور فعال لمجلس الإدارة في الممارسات السليمة لتطبيق حوكمة الشركات ووضع سياسات لممارستها، ووجود لجان التدقيق له تأثير رقابي مهم لتفعيل الحوكمة، وتطبيق آليات حوكمة يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين، الأمر الذي يجعل المستثمر يعتمد على مصادر خارجية في توجيه قراره الاستثماري.

٤. دراسة (مداح، ٢٠١٨):

**أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**  
هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات بالتطبيق على مجموعة من الشركات الاقتصادية، وبيان دور النظام المحاسبي المالي في ترسيخ الإفصاح والشفافية وإرساء مقومات ومبادئ حوكمة الشركات وإبراز أهميته في محاربة ذلك الفساد. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات الدولية المتعلقة بتطبيق حوكمة الشركات والاستفادة منها، والعمل على نشر ثقافة حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية للارتقاء بمستوى المخرجات المحاسبية.

٥. دراسة (السويركي، ٢٠٢٢):

**أثر آليات الحوكمة في القيمة السوقية للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر آليات حوكمة الشركات (استقلال مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وتركز الملكية) على القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، التي تؤثر إيجاباً في القيمة السوقية لتلك الشركات، كنتيجة لقيام الإدارة التنفيذية بالتطبيق الجيد لآليات الحوكمة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توفير كافة المعلومات التي تسهم في زيادة فهم العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وأداء وقيمة الشركات.

**المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث:**

**المتغير الأول: المحاسبة القضائية:**

**أولاً: نشأة ومفهوم المحاسبة القضائية:**

نشأت المحاسبة القضائية عام ١٨١٧ بعد ظهور قضية (مايرخيرسنيغون) والتي تعلق بحدوث نزاع مالي بمحكمة كندية، إذ تم الاستعانة بخبرات محاسبية لحل النزاع في الجوانب المالية، وفي عام ١٨٢٤ تم نشر أول إعلان في الصحف في مدينة غلاسكو الإسكوتلندية، إذ كانت هنالك

دعوة للحكام والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي عام ١٩٠٠ ظهر في أمريكا وإنكلترا بعد اعتماد ضريبة الدخل، مما أوجد الحاجة إلى المحاسبة القضائية بسبب التهرب من دفع ضريبة الدخل لدى المحاسب القضائي (إبراهيم، ٢٠١٥: ٢٤٤). ومن الناحية التاريخية تدل الدراسات الغربية على أن المحاسبة القضائية عرفت قديماً، وفي كلاسكو بإسكتلندا قبل حوالي ٢٠٠ عام، إذ تم العثور على آثار لشهادات أعطيت للمحاسبين آنذاك تتعلق بإجراءات التحكيم والمشاركة في فض النزاعات بالمحاكم، كما وانتشرت المحاسبة القضائية من خلال الولايات المتحدة وبريطانيا في وقت مبكر من القرن العشرين، ففي عام ١٩٨٢ صدر أول كتاب للمحاسبة القضائية بعنوان "المحاسب كشاهد خبير"، وفي عام ١٩٨٦ أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لائحة تتضمن خدمات التقاضي التي يقوم بها المحاسب (الكبيسي، ٢٠١٦: ١).

ومصطلح المحاسبة القضائية يمكن تجزئته إلى المحاسبة والقضائية، فالمحاسبة هي توافر المعلومات المحاسبية للمستفيدين لغرض اتخاذ القرارات، أما القضائية فهي صفة غالباً ما تكون ذات صلة بالمحاكم التي تشير إلى استخدام المعلومات المحاسبية لتحديد الحقائق لغرض دعم الموقف القضائي (خلف، ٢٠٢١: ٢٤٤)، والمحاسبة القضائية تتكون من عنصرين هما:

١. الخدمات القانونية: التي تعترف بدور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً.
٢. خدمات التحقيق: التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب القضائي التي لا تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة.

#### ثانياً: تعريف المحاسبة القضائية:

وردت العديد من التعاريف للمحاسبة القضائية وحسب توجهات الباحثين نذكر منها:  
هي تطبيق للمهام المحاسبية من أجل تحقيق الأغراض التوثيقية، أو التصرفات الخاصة بكل من: تحديد، تسجيل، تسوية، فرز، تقرير، التحقق من البيانات المالية السابقة، أو تطبيق الأنشطة المحاسبية اللازمة لتسوية الخلافات القانونية الحالية أو المتوقعة، أو استخدام البيانات المالية السابقة في التوقع بالبيانات المستقبلية بهدف تسوية النزاعات القانونية، لذلك يعد المحاسب القضائي ركيزة أساسية لكل من: النظام القانوني، تقديم الخدمات الخبيرة، تقييم الأصول في حالات الإفلاس، تحليل القوائم المالية المرتبطة بالأوراق المالية والضرائب، كما أن فحص حالات الغش يعد أحد الاستخدامات المتكررة للمحاسبة القضائية (أحمد، ٢٠١٣: ٩).

عرفها Gray على أنها تطبيق المهارات المحاسبية والتدقيقية والتمويلية والطرائق الكمية ومجالات معينة من القانون والبحث ومهارات التحري في جمع وتحليل وتقييم الأدلة الثبوتية وتوضيح وتوصيل النتائج. كما عرفها المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين على أنها القدرة على تلبية المعايير الصارمة للمحكمة من خلال امتلاك المحاسبين مهارات في فهم العملية القانونية، وكيفية إجراء التحقيقات وإجراء التحليلات المالية وغيرها من الإجراءات المحاسبية على مستوى مقبول للنظام القانوني (عبد، ٢٠٢١: ١٢٥).

عُرفت على أنها تكامل أو اتحاد مهارات التقصي والمحاسبة والتدقيق للقيام بالتحليل الذي سيشكل الأساس لحل أو حسم المناقشات أو المنازعات بصفة نهائية. كما عُرفت بأنها مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني الذي يوفر أدلة لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية (إبراهيم، ٢٠١٥: ٢٤٥).

### ثالثاً: مبادئ المحاسبة القضائية:

- يمكن تحديد أهم مبادئ المحاسبة القضائية بما يأتي: (الجبوري، ٢٠١٩: ٢٥-٢٦)
١. هي تطبيق مجموعة من المعارف والمهارات المحاسبية والمالية والتحقيقية والبحثية وتجميع الأدلة واستخدام الأساليب الكمية لتوصل إلى النتائج.
  ٢. استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى لتحديد الحقائق بشكل موضوعي وبطريقة يمكننا أن ندعم المواقف المعقولة المتخذة في المحكمة.
  ٣. هي تكامل بين المهارات المحاسبية وتدقيق الحسابات ومهارات التحقيق من أجل تقديم تحليل محاسبي ملائم لتسوية المنازعات.
  ٤. إنها ممارسة استخدام التكنولوجيا والعلوم الأخرى للتحقيق في أنشطة الاحتيالية والأعمال ذات الطبيعة غير مشروعة التي تشمل كل من مجالات المحاسبة والتمويل والإدارة وعلم الجريمة، إذ ما حدث الاحتيال والأعمال غير القانونية وكذلك تقييم المخاطر، وتسوية المنازعات أستشارات التقاضي شهادة الخبراء وفحص الاحتيال.

### رابعاً: أسباب ظهور المحاسبة القضائية:

- تتمثل أسباب ظهور المحاسبة القضائية في الآتي: (الصادق ونور، ٢٠١٨: ١٥٠)
١. التعدد الواضح في الوظائف وما صاحبها من ظهور لبعض حالات الفساد المالي والإداري.
  ٢. تشعب العمليات المالية بين الشركات.
  ٣. عدم توفر محاسبين مؤهلين علمياً بشكل كافٍ لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية.
  ٤. زيادة استدعاء المحاسبين القضائيين للوصول إلى البحث بدقة عن طريق الوثائق، واكتشاف معلومات جديدة للمساعدة في تجميع القطع غير النظامية من اللغز المالي للشركة لحل المشاكل المقلقة.

### خامساً: مفهوم وتعريف الفساد والاحتيال (الغش) والخطأ الفساد:

هو ظاهرة سلبية تنفّس داخل الأجهزة الإدارية وتأخذ أشكالاً عدة وتؤثر في النظام الأخلاقي والقيم السائدة في المجتمع وتفتقر بمظاهر متعددة ومتنوعة مثل الرشوة والوساطة، ويرتبط الفساد دائماً بوجود السلطة والنفوذ، إذ عرفته منظمة الشفافية الدولية (Transparency International Organization) بأنه سوء استخدام المنصب والسلطة العامة من أجل تحقيق مصالح وامتيازات خاصة لصالح الشخص نفسه أو العائلة أو الحزب الذي ينتمي إليه أو لجماعة عامة أو خاصة، واستناداً لذلك صنف الفساد إلى عدة أشكال هي: (نذير وبالقاسم، ٢٠٢١: ٩٥-٩٦)

- أ. الفساد السياسي.
  - ب. الفساد المالي.
  - ت. الفساد الإداري.
١. الاحتيال (الغش): يشير إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص أو موظفين أو أطراف ثالثة، الذي ينتج عنه تحريف في القوائم المالية، ومن أمثلته:
    - أ. تزيف السجلات أو المستندات.
    - ب. اختلاس الأصول.
    - ت. حذف تأثيرات المعاملات من السجلات أو المستندات.
    - ث. تسجيل معاملات وهمية.

٢. **الخطأ:** يشير إلى أخطاء غير مقصودة في القوائم المالية، ومن أمثلته:
- أ. أخطاء حسابية أو كتابية في سجلات تحت اليد أو المعلومات المحاسبية.
  - ب. السهو أو إساءة فهم الحقائق.
  - ت. سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

#### سادساً: المحاسبة القضائية وعلاقتها بمهنة المحاسبة:

إن الفضائح المحاسبية التي حدثت في شركات مثل Enron, Tyco, WorldCom وضعت شركات المحاسبة والتدقيق في وضع لا تحسد عليه، إذ تم تقويض ثقة الجمهور بمهنة المحاسبة، ومع ذلك فقد خلقت تلك الفضائح فرصة للمحاسبة القضائية لإثبات ذاتها، واستطاع المحاسبون القضائيون أن يحققوا نجاحاً كبيراً في الكشف عن الكثير من حالات الاحتيال وبطريقة مهنية وانسيابية عالية، مما أدى إلى زيادة الثقة في هذا الفرع من المحاسبة، كما قامت العديد من المنظمات والحكومات بإصدار لوائح وقوانين جديدة خاصة بهذا الشأن.

#### سابعاً: خصائص المحاسبة القضائية:

- يمكن تبيان خصائص المحاسبة القضائية الفعالة من خلال المحاور الآتية: (شنقر اوي وبابكر، ٢٠١٦: ٧٥)
١. التعليم والتدريب.
  ٢. التعليم المستمر والمتقدم في التخصصات المناسبة.
  ٣. الخبرة المتنوعة في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون.
  ٤. مهارات الاتصال الشفوية والكتابية.
  ٥. الخبرة العملية في مجال الأعمال التجارية.
  ٦. القدرة على العمل في بيئة الفريق.
  ٧. المهارات البشرية والمرونة.

#### ثامناً: أهمية المحاسبة القضائية:

إن التغيير الملحوظ في طبيعة عالم التجارة والأعمال وانتشار الأعمال التجارية والتعاملات بين المنظمات الاقتصادية واتساع النطاق التجاري على مستوى العالم أدى إلى ضرورة وجود المحاسبة القضائية لمواجهة هذا التطور في بيئة الأعمال، التي تتطلب مجموعة مختلطة من الخبرات المتعددة وتصب في النهاية إلى مهنة المحاسبة والتدقيق، إذ تقوم المحاسبة القضائية بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات وتتضمن أعمال التحقيقات وتكنولوجيا المعلومات القضائية ودعم الدعاوي القضائية وتسوية المنازعات، لذا يمكن النظر إلى أهمية مهنة المحاسبة القضائية باعتبارها الإدارة الأكثر أهمية في مكافحة جرائم الفساد والتصرفات الإجرامية الأخرى التي تحدث في المجتمع (فاتح عبدالغني، ٢٠١٨: ٦)، كما تتميز المحاسبة القضائية بأنها تلبى حاجة كل من القضاء والمستثمرين والمقرضين وغيرهم إلى خفض معدل الجرائم المالية وتأييد الدعاوي والمنازعات القضائية، لذا تستمد المحاسبة القضائية أهميتها من كونها:

١. أحد المجالات المهمة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل وتحديد المهارات والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المحاسب القضائي.



٢. تمثل تطوراً متكاملًا للمحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحريات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعوى القضائية.
٣. تبحث في الماضي وتذهب وراء الحقائق، وتفتح الأبواب للمزيد من البحوث والدراسات العلمية.
٤. تساعد على إعداد محاسب قضائي فعال من خلال العمل فاحصاً أو خبيراً أو مستشاراً يقوم بإجراء تحديات أكثر عمقاً وشمولاً ودقة من تحريات التدقيق الخارجية وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعوى القضائية وتنوير القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة.
٥. تسهم في زيادة كفاءة وفاعلية أداء وظيفة التدقيق الخارجية، وطمأنة مستخدمي القوائم المالية حول شكوهم بوجود إدارة أرباح أو غش بالقوائم المالية (أحمد وآخرون، ٢٠٢١: ٤٤٧).

#### تاسعاً: الخدمات التي توفرها المحاسبة القضائية:

تتمثل الخدمات التي توفرها المحاسبة القضائية في الآتي:

##### ١. دعم التقاضي:

من خلال العرض للقضايا الاقتصادية المتعلقة بالتقاضي، وبالتالي فإن المحاسبة القضائية تقوم بجمع الأطراف المشاركة في المنازعات القانونية، والمساعدة في حل النزاع، ويمكن للمحاسب القضائي أن يعمل كشاهد خبير من ناحية أخرى لتحديد ما إذا كانت المسائل القضائية كالاختيال في الأوراق المالية التي تتضمن التسوية المالية، وتحديد السرقة والتزوير والتأمين، ومن بين هذه الحالات المعقدة يقدم المحاسبون القضائيون بعض التوصيات أو الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتقليل أو الحد من المخاطر أو الخسائر في المستقبل (العواد والجبوري، ٢٠١٨: ٢٩).

##### ٢. التحقيقات الجنائية:

كملاحقة أموال المجرمين وجمع الأدلة والتحقيق بالنيابة عن قوات الشرطة، ويرتبط ذلك بما يسمى بالمحاسبة الاستقصائية (الكبيسي، ٢٠١٦: ٤).

##### ٣. تقديم الاستشارات:

لوضع استراتيجيات منع الاختيال في الشركات.

##### ٤. خدمات الدعم القانوني:

إذ أن تلك الخدمات تعترف بدور الشاهد الخبير والتي تتمثل بتوفير المساعدين في الإجراءات التشريعية أو القانونية المحتملة أو المعلقة أو الفعلية، بغرض الوصول لحل المنازعات بين الأطراف المختلفة، وتحتوي خدمات الدعم القانوني على: (فاتح وعبدالغني، ٢٠١٨: ٩)

أ. **خدمات الشاهد الخبير:** هي خدمات يقوم فيها المحاسب بتقديم رأيه في المحكمة في القضية محل النزاع.

ب. **الخدمات الاستشارية:** هي تلك الخدمات التي يقدم فيها المحاسب رأيه حول الحقائق أو القضايا الخاصة بموضوع معين، ولا يشهد فيه كشاهد خبير.

ت. **الخدمات الأخرى:** هي تلك الخدمات التي يعمل فيها المحاسب كقاضي خبير، أو محكم خاص أو خبير محكمة أو وسيط.

#### عاشراً: مجالات تطبيق المحاسبة القضائية:

يرى البعض أن وظيفة المحاسبة القضائية تتمثل في عدة حالات يكون المحاسب القضائي هو الأنسب فيها، إذ تسهم المحاسبة القضائية في كل من دعم وتوجيه الاستشارات القضائية، شهادة (٤٣٣)

الخبراء، إثبات أو رفض دعاوى الاحتيال، المساعدة في عملية وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم توجيهها بناءً على الأدلة المالية. ويحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة استجوابات وإعادة تشكيل الأسئلة أو إضافة أسئلة جديدة لاستكمال التحقيقات المساهمة في عقد المناقشات والمفاوضات في النزاعات التجارية (فاتح والغني، ٢٠١٨: ٨).

ويمكن تحديد أهم المجالات التي تميز عمل المحاسب القضائي عن المحاسب القانوني من خلال الدور الذي تؤديه المحاسبة القضائية في حل الكثير من المشاكل وخاصة الصعبة والمحيرة منها، التي يصعب حلها من خلال التدقيق الداخلي أو الخارجي، ويغطي هذا الدور مئات بل الآلاف من الحالات التي نوجزها بالآتي: (صالح، ٢٠١٨: ١٧٢) (حامد وآخرون، ٢٠٢١: ٤٤٨)

١. القيام بمجموعة واسعة من التحقيقات والتحقيقات الجنائية، والمحاسبة هنا هي المحاسبة الحقيقية بالنيابة عن الجهات العدلية مثل الخسائر التجارية والاقتصادية.
٢. تقديم الاستشارات لحل المنازعات.
٣. تقدير المنشآت في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات متتالية.
٤. التسويات المالية وتقييم أعمال الشركة عند انفصال أحد الشركاء، وتحديد القيمة العادلة للأصول والممتلكات، ولتقدير حقوق والتزامات الشريك المنفصل، وتقدير حقوق الدائنين وأولوية السداد في حالة تصفية الشركة.

#### الحادي عشر: المتطلبات والمهارات الأساسية للمحاسبة القضائية:

ويمكن تحديد أهم المتطلبات التي يجب توفرها بهدف تحقيق (تطبيق المحاسبة القضائية) بما يأتي:

##### ١. تشخيص المشكلة والتخطيط لها جيداً:

يتعين على المحاسب القضائي طرح العديد من الاسئلة لتحديد طبيعة المشكلة موضع البحث والدراسة فالبدائية هي التعريف بالمشكلة، وذلك من خلال العديد من الطرق فعلى سبيل المثال قد تكتشف المشكلة من خلال عمل المراجع الداخلية أو المراجع الخارجية أو من خلال عملية الفحص والتقويم الدولي (عبد، ٢٠٢١: ١٢٧).

##### ٢. تجميع الأدلة للاثبات:

تعد هذه المرحلة في غاية الأهمية أي يتعين على المحاسب القضائي التأكد من ادلة الاثبات التي تم جمعها خلال المرحلة الأولى من التشخيص والتخطيط الجيد لها ويمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، فإذا كانت مضللة فإنه يتعين إعادة التقويم والتشخيص في المرحلة السابقة، أما إذا كانت البيانات وأدلة الاثبات يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها والخطوة الموالية هي تبادل كافة جوانب المشكلة وتجميع أدلة الاثبات التي يمكن الرجوع اليها ويمكن تصنيف أدلة الاثبات من حيث المراجع الداخلية والخارجية إلى ما يأتي: (فاتح والغني، ٢٠١٨: ٢٠)

- أ. الإجراءات التحليلية من خلال استخدام أسلوب المقارنات.
- ب. إجراء المطبقات سواء كانت ايجابية أو سلبية من خلال طرف ثالث محاسب.
- ت. الفحص المادي من خلال الحصر والفحص الفعلي.
- ث. مدى الرضا عن نظام الرقابة الداخلية.

### ٣. تقويم أدلة الإثبات:

يتم فحص واختبار عملية الاحتيال والخداع فهي على درجة عالية من الأهمية، وهي تقويم أدلة الإثبات وكذلك البيانات قبل التوصل الى النتائج المهمة واعداد التقرير النهائي فعند تقويم أحد العوامل أو العناصر المؤثرة على عملية الخداع أو الاحتيال يتعين على الفاحص أن يدلي برأيه الموضوعي في مدى كفاية أدلة الإثبات يقوم الفاحص بتحديد ادلة الإثبات الأخرى المناسبة للوفاء باغراض الفحص والتقويم (عبد، ٢٠٢١: ١٢٨).

### ٤. إعداد التقرير النهائي:

إذ أن الهدف من إعداد التقرير هو التدقيق والاستدلال الموضوعي لنتائج الفحص والتقويم، وينبغي على المحاسب القضائي في هذه المرحلة مراعاة اعتبار التقرير النهائي وأهمها إشارة المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتطبيقها، وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة. هناك مجموعة من العناصر التي يتعين وضع استراتيجيات المحاسبة القضائية أهمها: (فاتح و عبدالغني، ٢٠١٨: ٢١)

أ. التركيز على المصادر غير المتوقعة للبيانات وينبغي على المحاسبة القضائية تحديد مدى صلاحية ومعقولية تلك المصادر.

ب. التحقق من الأدلة بعد تحديد مجال المشكلة ويتوجب على المحاسب القضائي ان يتأكد من الادعاء.

ت. إعداد خطاب الارتباط وتحديد الالتزامات التي يتجنب القيام بها.

ث. الالتزام بالمعايير والقوانين ذات العلاقة.

كما يجب تحديد أهم المهارات التي يجب أن يكتسبها المحاسب القضائي بما يأتي: (فاتح و عبدالغني، ٢٠١٨: ١٠) (أحمد، ٢٠١٣: ٧)

١. مهارات المحقق، إذ يجب أن يمتلك مهارات التحقيق ومهارات الإدارة المالية، وأن يكون قادراً على تحديد المهارات المالية غير العادية، وفي إطار النزاعات القانونية فإن المعرفة والمهارات والخبرات الجيدة للمحاسب القضائي تكون مفيدة للعمل كمستشار للقاضي في الدعاوي القضائية.

٢. ضرورة أن يكون لدى المحاسب القضائي خلفية محاسبية كبيرة، ومعرفة متكاملة بالتدقيق والرقابة الداخلية، وكيفية ضبط الغش وإدارة المخاطر المرتبطة به في إطار التفهم الحقيقي لأساسيات البيئة القانونية ومهارات الاتصال.

٣. مهارات الاتصال الشفوية والكتابية.

٤. المهارات التحقيقية: مثل مهارات المقابلات والاستجابات والقدرة على التحليل والتقييم والربط بين الأحداث، والتفكير المنظم والمنهجي لحل المشاكل، والقدرة على التحري والتتبع ومحاكاة أسلوب مرتكبي الجرائم المالية.

### الثاني عشر: أساليب المحاسبة القضائية:

ينبغي على المحاسب القضائي وفريقه استخدام تقنيات وأساليب محاسبية وتدقيقية وتحقيقية مناسبة للكشف عن عمليات الغش المالي والاقتصادي والحد منها، التي أهمها: (عبد، ٢٠٢١: ١٢٦) (شنقراوي وبابكر، ٢٠١٥: ٧٦)

١. الحصول على دليل الإثبات واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك.

٢. تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفقاً لمخطط زمني ملائم.

٣. التحري عن الحقيقة عن طريق التحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية المشكوك فيها.

٤. خريطة التعقب لإظهار تدفق الأموال أو الكشوفات في تعقب حركة الأموال من مصدرها وإلى مكان استلامها أو توظيفها بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.
٥. التدقيق اللاحق: ويهدف إلى الفحص من عدة جوانب، ويتضمن: (شعبان، ٢٠١٥: ٢٩)
  - أ. المراجعة التشغيلية: وتقوم على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة.
  - ب. الالتزام المنظم: ويقوم على مراجعة مدى التزام الوحدات بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وإثبات المدفوعات الحكومية.

### الثالث عشر: أدوار (ممارسات) المحاسب القضائي:

يمكن تلخيص أدوار وممارسات المحاسب القضائي في الآتي: (العواد والجبوري، ٢٠١٨:

(٣٠)

١. دور المحاسب القضائي كشاهد خبير: إن المحاسب القضائي يقوم بتحليل وتفسير وتلخيص الأعمال المالية الحالية المعقدة بطريقة مفهومة ومدعومة بشكل صحيح. وعندما يطلب من المحاسبين كشهود حقيقيين، من المتوقع ان يقدموا معلومات مباشرة فعلية فقط دون إبداء الرأي.
٢. دور المحاسب القضائي كخبير استشاري: إذ يمكن للمحاسب تقديم الاستشارة للمحامي عن طريق صياغة استراتيجية ومراجعة الوثائق وتقديم الدعم الإضافي في حل القضية.
٣. دور المحاسب القضائي للشهادة في واقعة: يشار إلى أن شهادة الخبراء عادةً ما تظهر قبل إظهار الحقيقة (القاضي أو هيئة المحلفين) لإبداء الرأي إما بالإيداع أو بالإدلاء بالشهادة أمام المحكمة.

### المتغير الثاني: حوكمة الشركات:

#### أولاً: مفهوم حوكمة الشركات:

نتيجة لانحياز العديد من الشركات الكبرى بسبب الفساد المالي وما رافق ذلك من آثار على الدائنين والمساهمين، وعليه ازداد اهتمام العديد من دول العالم المتقدمة والنامية بحوكمة الشركات كونها تركز على الهياكل والعمليات الخاصة بتوجيه الأعمال في الشركات وأداة جيدة في إدارة الشركة بأسلوب علمي، وتعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القواعد والأسس والممارسات التي تحكم سلوك الشركات والمساهمين وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة مثل مجلس الإدارة، المساهمين، البنوك، والموردين، وتظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة والتي تحكم اتخاذ أي قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة أو المساهمين بها (Saad,2010:106)، كما عُرفت حوكمة الشركات من منظور محاسبي بأنها مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة، وتهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الشركات فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة (أحمد ومحمد، ٢٠١٢: ٥)، وتعرف الحوكمة كذلك بأنها مجموعة القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين كل من إدارة الشركة والملاك وأصحاب المصالح، والتي تساعد على زيادة الرقابة على توزيع الحقوق بين المشاركين في إدارة الشركة (طه، ٢٠١٩: ١٤٣)، ويمكننا القول بأن الحوكمة هي مجموعة من القواعد والأسس التي تساعد مجلس الإدارة في كيفية إدارة الشركة وتراقب جميع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة، وبالتالي تضمن استغلال مواردها بالشكل الأمثل وتساعد على تحقيق أهداف الشركة في تعظيم الربحية.

(٤٣٦)

### ثانياً: أسباب ظهور حوكمة الشركات:

هنالك عدة أسباب لظهور الحوكمة منها: (مداح، ٢٠١٨: ٤١-٣٧) (Hong & Nguyen, 2014:3)

#### ١. نظرية الوكالة:

بما أن كل الشركة لها كيان اعتباري وقانوني ويعمل من خلال التعاقد بين أطراف متعددة ذات مصالح متعارضة أو مجموعة من العلاقات بين الوكيل والأصيل، وتعد نظرية الوكالة ذات دور كبير لشرح دور أعضاء مجلس الإدارة وعلاقة الموكل والأصل بالوكيل في أداء بعض خدماته لمصلحته، وتغيير بيئة الأعمال وحجمها، وجذب رأس المال الخارجي إلى الشركة التي ستحتاج إلى القواعد والأسس التي تؤدي إلى حماية حقوق المالكين والمستثمرين وأصحاب المصالح.

#### ٢. الفضائح المالية:

الانهيارات المذهلة لشركات الأعمال مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي، و كارثة بنك الادخار والاقراض في الولايات المتحدة، والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المسؤولين التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات، وكذلك الإفلاس الذي تعرضت له الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، ومثال لذلك الانهيارات التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام ١٩٩٩ وأزمة شركة (Enron) التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١، وكذلك أزمة شركة (WorldCom) الأمريكية للاتصالات عام ٢٠٠٢، والأزمة المالية العالمية التي مازلنا نعيش مخلفاتها حتى اليوم، وإذا نظرنا إلى أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الانهيارات، نجد أن أحد جوانبه ترجع إلى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية، وذلك على خلاف المعلومات الحقيقية التي تعبر عنها الأوضاع المالية لتلك الشركات.

#### ٣. العولمة:

نتيجة لظهور متغيرات عالمية جديدة وظهور مفهوم العولمة، وبالتالي أصبحت الشركات تعمل في بيئة تأثرت بالعولمة التي جعلت الأسواق العالمية والمؤسسات الدولية ورؤوس الأموال العالمية تتحرك بسهولة بين الدول، لذا أصبح من الضروري حماية رؤوس الأموال من التحديات والفساد المالي والإداري، خاصة أن المستثمرين أصبحوا قبل الالتزام بأي مستوى أو قدر من التمويل يطالبون بالأدلة على أن الشركات يتم إدارتها وفق أسس وأساليب إدارية سليمة تقلل من الفساد المالي والإداري الذي ينتج من لدن من يقومون بإدارة الشركات، كما أن المستثمرين يريدون أن يتمكنوا من تحليل الاستثمارات الحالية والمحتملة وفق قوائم معدة على أساس معايير ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح والدقة، حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استثماراتهم.

### ثالثاً: أهمية حوكمة الشركات:

١. زيادة جذب للاستثمارات والشركات الأجنبية.
٢. تحسين درجة الثقة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة.
٣. تقليل مخاطر الأزمات المالية للشركة والبنوك والاقتصاد ككل.
٤. الحاجة إلى الفصل بين الملكية وإدارة الشركات، واختلاف الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف (سهام، ٢٠١٨: ٦).

وبالتالي فقد اهتم المستثمرين في الآونة الاخيرة اهتماماً بالغاً بمدى تطبيق قواعد الحوكمة من قبل إدارة الشركة، كون أن أحد قواعد الحوكمة يقوم على أساس التأكد من مراعاة مصالح المستثمرين في كل القرارات التي تتخذها الشركة، فالإدارة الجيدة هي التي تقوم بوضع القواعد والأسس التي تتبعها الشركة في الداخل والخارج، لكي تقوم باستغلال مواردها بشكل أفضل، وتقلل من المخاطر، وتجنبها التورط في الممارسات غير القانونية أو التلاعب في التقارير المالية.

#### رابعاً: أهداف حوكمة الشركات:

لحوكمة الشركات دور كبير في الحد من التلاعب وحالات الفساد وتخفيض حدوث الأزمات المالية، وبالتالي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن لها العديد من الأهداف الرقابية والمحاسبية التي من أهمها: (الحياري، ٢٠١٧: ١٦)

١. الحد من الفساد الإداري والمالي وإنهاء وجوده وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
٢. الوصول إلى الاستفادة العظمى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية بطريقة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد، من خلال تحقيق فاعلية الإنفاق وربط عمليات الإنفاق بالإنتاج وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال.
٣. تحقيق أعلى قدر من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

#### خامساً: آليات حوكمة الشركات:

لتطبيق حوكمة الشركات لا بد من وجود آليات تعتمد عليها إدارة الشركة للتأكد من قواعدها وأصولها، والتي يجب أن يتم استخدامها بكفاءة وبشكل يكفل للمساهمين تحقيق العوائد على استثماراتهم، ومن هذه الآليات: (العجيل، ٢٠٢٢: ١٢٨٣) (الأخضر وآخرون، ٢٠١٩: ٩٢٣) (أحمد ومحمد، ٢٠١٢: ١٧)

#### ١. الآليات الداخلية والخارجية:

أ. **الآليات الداخلية:** التي تمثل التدابير التي تطبقها الشركة داخلياً لتحديد العلاقات بين المساهمين ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وأصحاب المصالح الأخرى، وتعتبر الآليات الداخلية عن مجموعة من القواعد والوسائل التي تتم داخل الشركة للرقابة والأشراف على الأفعال والممارسات التي تتخذها الإدارة لزيادة جودة التقارير المالية، ولضمان الالتزام بمتطلبات التقارير الإلزامية والحفاظ على مصداقية القوائم المالية، وتتمثل هذه الآليات بكل من (مجلس الإدارة، لجان التدقيق، التدقيق الداخلي).

ب. **الآليات الخارجية:** يقصد بها تلك الآليات التي تراقب وتتأكد من تحمل الشركة لمسؤولية توجيه أنشطتها بطريقة عادلة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة، وتؤدي هذه الآليات دور المشرف والمراقب الخارجي على إدارة الشركة، وتشتمل كلاً من (التدقيق الخارجي، البيئة القانونية والتشريعية).

#### ٢. الآليات المحاسبية وغير المحاسبية:

أ. **الآليات المحاسبية:** تؤدي النظم المحاسبية دوراً أساسياً ومهماً في تفعيل نظم الحوكمة، فالنتائج النهائي للنظم المحاسبية يتمثل في التقارير والقوائم المالية التي تعد وسيلة الاتصال الأساسية فيها، ويقصد بالآليات المحاسبية كل ما يتعلق بإنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، إذ يمكن الاعتماد على هذه المعلومات بشكل يعكس ثقة ذوي المصالح بالشركة، وتتمثل بكل من (معايير المحاسبة والتدقيق، التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، التدقيق الخارجي)، إن

- تطبيق آليات الحوكمة وما تفرضه من تفعيل للرقابة على الأنظمة المحاسبية وعملية الإفصاح عن المعلومات المالية يحقق الاستفادة القصوى من تلك الأنظمة ويضمن توفير بيانات ومعلومات عادلة وشفافة تحقق انسياب ووصول هذه المعلومات لكافة الأطراف وبشكل عادل، مما يبين العلاقة القوية بين حوكمة الشركات والأنظمة المالية والمحاسبية.
- ب. الآليات غير المحاسبية: وهي كل ما يتعلق بالجوانب القانونية والرقابية والإدارية.
- ت. آليات الحوكمة المرتبطة بالعميل: هنالك عدة آليات مرتبطة بالعميل مثل (قوة إدارة التدقيق الداخلي داخل الشركة، مدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ودرجة اعتماد الشركة على التكنولوجيا الحديثة).
- ث. آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبي الحسابات: من هذه الآليات (التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفة دورية، درجة استقلال مراقب الحسابات، مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية).

#### سادساً: خصائص حوكمة الشركات:

- الحوكمة هي نظام يتم خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى بغية تحقيق أهدافها، وأهم خصائص حوكمة الشركات: (علي، ٢٠١٧: ١٥٥)
١. الانضباط واتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
  ٢. الشفافية وتقديم صورة واقعية لكل ما يجري.
  ٣. الاستقلالية وعدم التأثر بالضغوطات.
  ٤. المساءلة وإمكانية تقييم وتقدير نتائج الأعمال.
  ٥. المسؤولية أمام جميع الأطراف المرتبطة بالعمل.
  ٦. سهولة الفهم والاستيعاب من قبل العاملين.
  ٧. البساطة في التطبيق والتنفيذ.

#### سابعاً: جهود المنظمات الدولية لتفعيل قواعد حوكمة الشركات:

بذلت ثلاث منظمات دولية جهوداً ملموسة لوضع قواعد حوكمة الشركات، وهي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وسوف يتم تناول هذه الجهود على النحو الآتي: (الجمال، ٢٠١٤: ٥٠١-٥٠٣)

##### ١. البنك الدولي:

يشجع البنك الدولي الدول النامية على تبني أفضل الممارسات الدولية والقيام بالإصلاحات القانونية والتشريعية، فقد وقع مذكرة تفاهم عام ١٩٩٩ وذلك لرعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة وإدارة الشركات، والهدف الرئيس للمنتدى هو مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة على تحسين المعايير التي تستخدمها لإدارة الشركات، وقد أكد البنك الدولي على أهمية أن تتضمن قواعد وأسس حوكمة الشركات ما يأتي:

أ. الإعسار وحقوق الدائنين: قاد البنك الدولي مبادرة لتحديد الأسس والخطوط الإرشادية لدعم الحقوق الخاصة بالعلاقة بين الدائنين والمدينين، وهو يساعد في:

- تشجيع الإقراض في صورة تدفق للأموال بدلاً من أن يكون عملية إقراض توجهها علاقات أو سياسات المديرين.

- إتاحة الفرصة للمقرضين للحصول على تقرير أكثر دقة عن مخاطر التسعير.

ب. الشفافية في نظم المحاسبة والتدقيق: يقوم البنك الدولي بمراجعة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق بهدف وضع أساس لمقارنة الأساليب المتبعة في الدول والتي ستؤدي إلى تسهيل عمليات المقارنة عبر الدول المختلفة، ويتمثل الهدف من التدقيق في تقييم القدرة على مقارنة معايير المحاسبة والتدقيق المحلية مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

## ٢. صندوق النقد الدولي:

وضع صندوق النقد الدولي قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية وذلك على النحو الآتي:

أ. **قانون السياسات المالية:** يشجع صندوق النقد الدولي الدول الأعضاء على تطبيق المدونة القانونية للممارسات الجيدة الخاصة بالشفافية المالية وحيث تؤكد على أربع موضوعات مهمة هي:

- وضوح الأدوار والمسؤوليات: يجب التمييز بين القطاع الحكومي والهيئات التابعة له في سائر قطاعات الاقتصاد، ويجب أن تكون أدوار السياسة والإدارة في القطاع العام واضحة ويتم الإفصاح عنها بشكل علني، والتأكد من أن يكون هنالك إطار قانوني وإداري واضح للإدارة المالية.

- توافر المعلومات: يجب أن تتوفر المعلومات الكاملة للأفراد حول الأنشطة المالية الحكومية سابقاً وحالياً ومستقبلاً.

- إعداد الميزانيات وتنفيذها وتقديم التقارير عنها بطريقة واضحة: يجب تقديم المعلومات الخاصة بالميزانية بطريقة تسهل تحليل السياسات وتشجع المساءلة، وتحدد في الميزانية أهداف السياسة المالية والمخاطر المالية التي يمكن تحديدها وخاصة تحديد الإجراءات الخاصة بتنفيذ ومتابعة المصروفات المتفق عليها وكذلك جميع الإيرادات، وتقديم تقارير مالية دورية للجهات الحكومية والأفراد.

- التأكيد على النزاهة: إذ يجب أن تكون البيانات المالية وفق معايير جودة البيانات المتفق عليها، مع إخضاع المعلومات المالية للفحص المستقل.

ب. **قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية:** لقد وضعت إجراءات الشفافية في القانون على أساسين أولهما: أن السياسات النقدية والمالية من الممكن أن تصبح أكثر فعالية إذا ما عرف الأفراد أهداف السياسة وأدواتها وإذا ما التزمت الحكومة نفسها بها، وثانيهما: أن الإدارة الجيدة تدعو لأن تكون البنوك المركزية والهيئات المالية خاضعة للمساءلة عندما تعطي السلطات النقدية والمالية درجة عالية من الاستقلال.

## ٣. منظمة التعاون والاقتصادي والتنمية:

التي تهدف إلى مساعدة الحكومات الأعضاء وغير الأعضاء في جهودها لتقييم وتحسين الإطار القانوني والتشريعي لإدارة الشركات، وقد وضعت ستة مبادئ أساسية ومجموعة من الإرشادات التي توضح كيفية تطبيق هذه المبادئ، والمتمثلة بضمن وجود إطار فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح، الشفافية والإفصاح، ومسؤوليات مجلس الإدارة.

## ثامناً: مبادئ حوكمة الشركات:

تتمثل أهم مبادئ حوكمة الشركات بالآتي: (العجيل، ٢٠٢٢: ١٢٨٢) (الزهراء، ٢٠٢٠: ٥)



١. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
٢. حقوق المساهمين، بحيث يكفل إطار أساليب ممارسة الحوكمة في الشركات حماية حقوق المساهمين، ويجب أن يكون المساهمون على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة وأن تكون لديهم قدرة كاملة على فهم وأدراك النواحي المالية.
٣. المعاملة المتساوية للمساهمين، بما في ذلك المساواة بين مساهمي الأقلية ومساهمي الأجنبي.
٤. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، إذ يجب أن يعمل إطار الحوكمة على ضمان احترام حقوق أصحاب المصالح القانونية، والتعويض على انتهاك تلك الحقوق.
٥. الإفصاح والشفافية، أي الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب، ويشمل الإفصاح المعلومات ذات الأهمية مثل الأداء المالي أو التشغيلي للشركة.
٦. مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة وهيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره الإشرافي على الإدارة التنفيذية.

### المتغير الثالث: القيمة السوقية:

#### أولاً: مفهوم السهم:

السهم (Share) هو وثيقة أو مستند يمثل حصة شائعة في أصول الشركة، يثبت حق المساهم أو الشريك في الشركة التي أسهم في رأس مالها، كما يخوله مجموعة من الحقوق على اعتباره شريكاً (مساهماً)، ومن تلك الحقوق: الحصول على نصيب من الأرباح إذا حققت الشركة أرباحاً، والحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت، والحق في الحصول على جزء من أصول الشركة في حالة التصفية بعد أصحاب الأولوية الآخرين، وتتميز هذه الوثيقة (أي السهم) بقابليتها للتداول بالطرق التجارية، ويصدر السهم بقيمة إسمية تمثل قيمة ما دفعه المساهم من أموال للشركة، وعندما يصبح السهم متداولاً، يتم تداوله بقيمته السوقية (قندوز، ٢٠٢١: ٢٣).

#### ثانياً: أنواع الأسهم:

- تقسم الأسهم إلى عدة أنواع هي: (حميد وخطيل، ٢٠١٧، ١١-١٣)
١. من حيث طبيعة الحصة التي يقدمها المساهم، وتنقسم إلى قسمين: أسهم نقدية، وأسهم عينية. فالأسهم النقدية هي الأسهم التي تعطى لمن دفع قيمتها نقداً دفعة واحدة أو على أقساط، أما الأسهم العينية فهي الأسهم التي يحصل عليها لقاء تقديم حصص عينية سواء أكانت عقاراً أم مالاً منقولاً.
  ٢. وتنقسم الأسهم وفقاً للشكل الذي تفرغ فيه إلى ثلاثة أقسام: أسهم إسمية وأسهم للأمر وأسهم للحامل. فالأسهم الإسمية هي التي تحمل اسم المساهم وتفيد بدفاتر الشركة حتى تثبت ملكية المساهم، ويجري تداولها عن طريق تغيير القيود في الشركة. أما الأسهم للأمر هي التي تصدر لأمر شخص معين ويتم تداولها عن طريق التظهير. أما الأسهم للحامل فهي التي لا يذكر فيها اسم صاحبها، وإنما يذكر فيها كلمة لحاملها، ويعد حامل هذه الأسهم هو المالك في نظر الشركة.
  ٣. كما وتنقسم الأسهم من حيث طريقة توزيع أرباحها إلى ثلاثة أقسام هي: الأسهم العادية وأسهم امتياز وأسهم تمتع، فالأسهم العادية هي التي لم تخصص بامتيازات معينة سواء فيما يتعلق بتوزيع الأرباح أو التصويت أو فيما يتعلق بموجودات الشركة عند تصفيتها. أما أسهم الامتياز فهي التي تعطى لحاملها حق التقدم والأفضلية على حملة الأسهم العادية في الحصول على جزء من الأرباح (٤٤١)

أو من موجودات الشركة عند تصفيتها، أما أسهم التمتع فهي الأسهم التي تمنحها الشركة للمساهم تعويضاً له عن استهلاك أسهمه الأصلية.

٤. وتقسّم الأسهم من حيث تداول الأسهم أيضاً: فقابلية السهم للتداول بالطرق التجارية خاصة إلزامية لا تقوم فكرة السهم من دونها، بل هي مميّز مهم للشركة المساهمة من غيرها من شركات الأشخاص، لكن إذا كان المشرع قد أجاز تداول الأسهم صراحة فإنه لم يحررها من كل قيد.

#### ثالثاً: ربحية السهم:

يتفق المحللون الماليون والاقتصاديون على أن هنالك جوانب فنية مالية يجب مراعاتها قبل اتخاذ قرار شراء أسهم أي شركة مدرجة في السوق المالية، وهذه العوامل من شأنها مساعدة المستثمرين على حساب عائد استثماراتهم وحساب مخاطرها وحساب فترة استرداد رأس المال، والعوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند البحث عن أي شركة هي: العائد على السهم، والسعر الحالي للسهم.

وربحية السهم عبارة عن مجموعة من المكاسب (الأرباح) أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار بالأسهم خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة مالية، وهذا يعني أن العائد على السهم هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك.

وتحتسب ربحية السهم (EPS) لشركة بطرح توزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة من صافي دخلها، ثم قسمة هذا الرقم على متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال سنة أو ربع سنة.

١. ويمكن تلخيص أهم النقاط المتعلقة في ربحية السهم كمؤشر على الأداء بما يأتي:
  ١. ربحية السهم (نصيب السهم من الأرباح) من المؤشرات المهمة لقيمة السهم الحقيقية أنها تظهر مقدار ربح الشركة الذي يمتلكه كل مساهم بعد خصم الضرائب.
  ٢. ربحية السهم بشكل عام مقياس أكثر دقة وأكثر شيوعاً للحكم على الوضع المالي للشركة. وليست هنالك قاعدة عامة لقيمة ربحية السهم الجيدة أو السيئة، ولكن من الواضح أنه كلما ارتفعت قيمة ربحية السهم كلما كان ذلك مؤشر أفضل للأداء (أبو الرب، ٢٠١٠: ٢٣-٢٤).

#### رابعاً: مفهوم القيمة السوقية:

القيمة السوقية هي عبارة عن السعر الذي تتداول به أسهم رأس المال في سوق الأوراق المالية، ويتأثر سعر السهم في السوق بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في تحديد السعر، مثل ظروف العرض والطلب، والقيمة الدفترية للسهم، وتعد القيمة السوقية للسهم أهم القيم من وجهة نظر المستثمر، كما أنها تعكس بصفة عامة القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (صافي الأصول) كما تحدد بالعوامل الاقتصادية المحيطة، وتتأثر القيمة السوقية تأثراً كبيراً بمعدلات الأرباح التي تقوم المؤسسة بتوزيعها على أسهم رأس المال وبمدى دوريتها وانتظامها، فكلما كانت هذه المعادلات منتظمة ومرتفعة كلما زادت القيمة السوقية (عديو ومكاوي، ٢٠٢٢: ٢٥٠).

#### خامساً: العوامل المؤثرة على القيمة السوقية:

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على سعر السهم في السوق والتي منها:  
(Qaisi, et.al., 2016:83) (شقيير، ٢٠١٩: ٤٥) (شك، ٢٠١٨: ١٦)

#### ١. القيمة الدفترية:

يهتم بعض المحللين بالسعر الذي يتداول به السهم فيما إذا كان أقل من القيمة الدفترية للسهم، وهذا يشير إلى أن بعض المحللين يعتمدون على استراتيجية القيمة كمفتاح للنجاح في شراء الأسهم،  
(٤٤٢)

أي أن الأسهم التي تكون لها (قيمتها السوقية / قيمتها الدفترية) متدنية تحقق أعلى من تلك الأسهم التي تكون (قيمتها السوقية / قيمتها الدفترية) مرتفعة.

#### ٢. الربحية:

تتكون كلمة الربح من كلمتين الربح والقوة، وتشير إلى قدرة الشركة على استخدام مواردها لكسب الإيرادات التي تتجاوز عن نفقاتها والحصول على أكبر عائد، وتعد الربحية اللبنة الأساسية للتحليل المالي للشركة.

#### ٣. توزيعات الأرباح:

إن تحقق الأرباح في الشركات المساهمة العامة يكون بزيادة مجموع الإيرادات خلال السنة المالية عن مجموع المصاريف، لكن وجود الأرباح في حسابات الشركة لا يعني بالضرورة أن هذه الأرباح موجودة في شكل نقد جاهز للتوزيع أو التصرف به، إذ إن الشركات عادةً تحتفظ بكميات قليلة على شكل سائل على اعتبار أن النقد بحد ذاته غير منتج.

#### ٤. الموقف المالي للشركة ومدى قوته:

يعد تحليل المركز المالي للشركة نقطة الانطلاق التي يحتمل أن تواجهها الشركة في المستقبل، أما أدوات التحليل التي يمكن أن يعتمد عليها المستثمر فتتمثل في القوائم المالية المقارنة، وقائمة الإيرادات والمصروفات، النسب المالية، تحليل الربحية وتحليل المخاطر، كما أن القوائم المالية تساعد المستثمرين والمقرضين في اتخاذ أفضل القرارات الاقتصادية.

#### ٥. حجم وسمعة الشركة:

يعد حجم الشركة المحرك الأساس لأي مشروع، والذي يهدف لزيادة الإنتاجية وإعادة تجديد رأس المال ويؤدي على عوائد الأسهم. ومن الضروري معرفة تقرير مدقق الحسابات، وبعد مدقق الحسابات الخارجي المستقل التقرير عن القوائم المالية للشركة، وهذا له تأثير على سمعة الشركة وعوائد الأسهم.

#### سادساً: العلاقة بين المحاسبة القضائية وآليات الحوكمة والقيمة السوقية:

لقد تزايد الاهتمام خلال الفترة الماضية في العديد من الدول المتقدمة بالمحاسبة القضائية وأثارها على مكافحة حالات الغش والفساد، وكان ذلك نتيجة لقصور برامج المحاسبة التقليدية في تأهيل الخريجين والمدققين بالمهارات والمعارف والقدرات اللازمة لمنع وتقليل واكتشاف والإفصاح عن حالات الغش والفساد التي تسببت في العديد من الانهيارات المحاسبية التي حدثت للعديد من الشركات حول العالم في الفترة الماضية، وترتب على ذلك زيادة الطلب على آليات المحاسبة القضائية التي تساعد على مكافحة الغش والفساد وخاصة في بيئة الأعمال المعاصرة (عبدالحليم وآخرون، ٢٠٢١: ٤٦٧)، كما أن استقلالية مجلس إدارة الشركة يتأثر بشكل كبير على تحسين أداء الشركة نحو الأفضل، ويحسن آليات المتابعة للشركة والذي يتوقع منه أن يزيد على ربحية الأسهم في الشركة كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة، كما أن اعتماد آليات الحوكمة يخفف تضارب المصالح بين الإدارة التنفيذية والمساهمين بسبب الرقابة المستقلة في الشركة والذي يؤثر على زيادة الموضوعية والشفافية، وهذا بدوره يدل على كفاءة الإدارة في الشركة، مما ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية للشركة (Azzoz & Khamees, 2016:938) وكذلك المحاسبة القضائية تخدم كل من الأطراف الداخلية والخارجية من خلال الاعتماد على الشقين:

**الشق الأول: المحاسبي،** وذلك من خلال الاعتماد على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تحت مظلة مبادئ حوكمة الشركات.

**الشق الثاني: القانوني،** وذلك من خلال الاعتماد على مهارات التحريات والتحقيقات والامام بكافة الأمور القانونية.

ومن خلال ذلك يمكن للمحاسب القضائي من الإسهام بتفعيل حوكمة الشركات من خلال البحث عن أفضل الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها التي منها: (حسين، ٢٠١١: ٧٨-٨٥)

١. تحقيق الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة.
٢. مساعدة الشركات على جذب الاستثمارات وزيادة قدرتها التنافسية.
٣. ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها وتحقيق أهدافها.
٤. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائياً.
٥. توفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقات المرتبطة بالشركة.

وبالتالي يمكن القول بأن المعلومات المحاسبية تعد من أهم المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المقرضين والمستثمرين وأصحاب المصالح، فالشركات التي تفصح بكل شفافية عن المطلوبات المطلوبة في القوائم المالية وتقوم بإعطاء صورة حقيقية لها تمتلك سعر أسهم مرتفعة وأرباح عالية، كما وأن الشفافية في القوائم المالية والمحاسبية جزء كبير من إطار حوكمة الشركات مع وجود آليات وأدوات تعتمد عليها الشركة لضمان جودة المعلومات المحاسبية، ولمنع عمليات الاحتيال والغش يأتي دور المحاسبة وخصوصاً القضائية، والتي تسهم في تعزيز وتوجيه الاستشارات القضائية من خلال توفير معلومات مالية وغير مالية ضمن الأدلة الدائنة للمهتمين بالقضايا المالية، كما تؤكد المحاسبة القضائية على الالتزام بحوكمة الشركات والالتزام بالقوانين والتعليمات ونظام محاسبي وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتلعب دوراً كبيراً في منع التحريفات مما يجعل القوائم تعبر بصدق عن المركز المالي مما يؤدي إلى زيادة الثقة من قبل مستخدمي القوائم المالية ومما تحتويها من المعلومات، وبالتالي حماية حقوق المساهمين، وبالرغم من أن حوكمة الشركات تهدف إلى مكافحة الفساد المالي والإداري، إلا أن هنالك عدة عوامل أدت إلى الحد من تحقيق هذا الهدف، مثل عدم الالتزام بقواعد السلوك المهني لدى العاملين في الشركة، وعدم الخبرة لدى لجنة التدقيق وعدم شفافية القوائم المالية وأهمية تطبيق المحاسبة القضائية الذي يساعد في تفعيل حوكمة الشركات، أي أنها المحاسبة التي تندمج فيها وظائف المحاسبة والتدقيق والقانون وتلعب دوراً مهماً في تفعيل حوكمة الشركات.

### المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث:

يتناول المبحث الحالي الجانب الميداني للبحث وفقاً لعدة محاور وكالاتي:

#### أولاً: مجتمع وأداة البحث:

اشتمل المجتمع الإحصائي للبحث على مراقبي الحسابات والمحاسبين العاملين في عدد من بنوك محافظة السلبيانية، والذين تم اختيار عينة منهم بواقع (50) فرداً تم توزيع استمارة الاستبيان عليهم كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة البحث، وتم استرجاع (48) نسخة، منها (44) نسخة صالحة للتحليل الإحصائي.

## ثانياً: الأسلوب الإحصائي المستخدم وأداة القياس:

## ١. الأسلوب الإحصائي المستخدم:

استخدمت الباحثان أسلوب مقياس (A Five-Point Likert Scale) كما تم استخدام أسلوب التكرارات والنسبة المئوية في تحليل البيانات الشخصية والاساسية عن طريق برنامج الحزم الإحصائي (SPSS) للحصول على النتائج، وتم استخدام الاحصاء الوصفي المتمثل بالوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات كل محور ولإثبات صحة المحور أو عدم صحته أو مدى توافق العبارات مع فرضية البحث كما تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان لمعرفة مدى وجود العلاقات بين متغيرات البحث.

## اختبارات الصدق أداة القياس:

لغرض التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة تم عرضها على مجموعة من ذوي التخصص في مجالات البحث العلمي (والمحاسبة)، من أجل إبداء الملاحظات فيما يتعلق بمدى وضوح كل فقرة من الفقرات ومدى ملاءمة كل فقرة للمحور الذي تنتمي إليه. كذلك تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) على مستوى الاستبانة لغرض اختبار وقياس درجة المصداقية في الاجابات الواردة في اسئلة الاستبانة وكما هو مبين في الجداول التالية، إذ أن قيم معامل (ألفا كرونباخ) تكون مقبولة إحصائياً عندما تكون مساوية أو أكبر من (0.60) على وجه التحديد في البحوث الإدارية والمحاسبية، ويوضح الجدول (1) قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) والصدق على المستوى الإجمالي للمتغيرات كالاتي:

الجدول (1) قيمة معامل الثبات لمتغيرات البحث

المحور	عنوان المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
الأول	المحاسبة القضائية	27	0.856
الثاني	آليات حوكمة الشركات		
الثالث	العلاقة بين المحاسبة القضائية وآليات الحوكمة والقيمة السوقية		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

## ٣. احتساب المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس ليكرت الخماسي:

بما ان المتغير الذي يعبر عن الخيارات (لا أتفق تماماً، لا أتفق، أتفق إلى حد ما، أتفق، أتفق تماماً) مقياس ترتيبي، والارقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي (لا أتفق تماماً = 1، لا أتفق = 2، أتفق إلى حد ما = 3، أتفق = 4، أتفق تماماً = 5) فيمكننا احتساب المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس ليكرت عن طريق:

أ. احتساب المدى أولاً وهو أكبر رقم في مقياس ليكرت الخماسي ناقص أصغر رقم فتصبح النتيجة كالآتي: 4 = 1-5

ب. بعد ذلك يتم احتساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات (الخيارات)، أي  $5/4 = 0.80$  الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي هي من 1 إلى  $1 + 0.80$ ، وهكذا بالنسبة لبقية المتوسطات الحسابية، والجدول (2) يبين طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية تلك.

الجدول (2) طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية

المستوى	المتوسط المرجح
لا أتفق تماماً	من 1 إلى 1.80
لا أتفق	من 1.81 إلى 2.60
أتفق الى حد ما	من 2.61 إلى 3.40
أتفق	من 3.41 إلى 4.20
أتفق تماماً	من 4.21 إلى 5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

ثالثاً: وصف المتغيرات المتعلقة بالمعلومات الشخصية للمستجيبين:

يعرض الجدول (3) الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة البحث وكالاتي:

الجدول (3) وصف الأفراد المبحوثين على وفق معلومات خاصة بالمبحوثين

ت	المعلومات الخاصة	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية (%)
١	الجنس	ذكر	25	56.8
		أنثى	19	43.2
٢	العمر	المجموع	44	100
		أقل من 25 سنة	3	6.8
		25-35 سنة	8	18.2
		35-45 سنة	28	63.6
		45-55 سنة	4	9.1
		55 سنة فأكثر	1	2.3
		المجموع	44	100
٣	التحصيل العلمي	بكالوريوس	20	45.5
		ماجستير أو دبلوم عالي	23	52.3
		دكتوراه	1	2.3
٤	المركز الوظيفي	المجموع	44	100
		الخبير قضائي	7	15.9
		مراقب حسابات	16	36.3
		مدقق	4	9.2
		محاسب	17	38.6
٥	مدة العمل في الشركة	المجموع	44	100
		أقل من 5 سنة	5	11.4
		6-10 سنة	15	20.5
		11-15 سنة	11	25.0
		16-20 سنة	9	34.1
		21 سنة فأكثر	4	9.1
المجموع	44	100		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

١. متغير الجنس: يتضح من الجدول (3) إن نسبة الذكور من المستجيبين بلغ (56.8%) وكذلك نسبة الإناث (43.2%).
٢. متغير العمر: بناءً على النتائج في الجدول (3) فإن أغلب المستجيبين هم من الفئة العمرية الثانية (35-45) وتشكل نسبتها (63.6%)، تليها الفئة (25-35) بنسبة (18.2%)، ثم الفئة العمرية (45-55) بنسبة (9.1%)، وأخيراً (56 سنة فأكثر) بنسبة (2.3%).

٣. متغير التحصيل العلمي: تبين من نتائج التحليل أن نسبة حملة شهادة الماجستير والدبلوم العالي يشكّلون نسبة عالية من أفراد العينة، إذ بلغت (52.3%)، يليها حملة شهادة البكالوريوس والدكتوراه بنسبة (45.5% و 2.3%) على التوالي، وهذا يعطي مؤشراً إيجابياً بأن أغلبية أفراد عينة البحث هم من مراقبي الحسابات والمحاسبين وأصحاب الشهادات العليا.
٤. المركز الوظيفي: شكل المحاسبون النسبة الأكبر في هذا البحث وبنسبة (38.6%)، يليها مراقب الحسابات (36.3%) ومن ثم المحاسب والخبير القضائي بنسبة (15.9%) وأخيراً المدقق بنسبة (9.2%).
٥. مدة العمل في الشركة: يتضح من الجدول (3) أن أفراد العينة التي كانت خبرتهم ضمن الفئة (6-10) و(11-15) و(16-20) بلغت نسبتهم (20.5% و 25.0% و 34.1%) على التوالي، في حين إن أفراد العينة التي كانت خبرتهم أقل من خمسة سنوات شكلت (11.4%)، وأخيراً أفراد العينة من الذين كانت خبرتهم أكثر من (21 سنة) شكلت (9.1%).

رابعاً: وصف وتشخيص إجابات الأفراد المستجيبين حول متغيرات البحث:

#### ١. المتغير الأول: المحاسبة القضائية:

الجدول (4) البيانات والنتائج الخاصة بفقرات المتغير الأول

البيانات	فقرات المتغير الأول المحاسبة القضائية	% أتفق تماماً	% أتفق	% لا أتفق إلى حد ما	% لا أتفق	% لا أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	النتيجة T
X1	هي تطبيق مجموعة من المعارف والمهارات المحاسبية والمالية والتحقيقية والبحثية وتجميع الأدلة واستخدام الأساليب الكمية لتوصل إلى النتائج.	25	45.5	6.8	11.4	11.4	3.82	1.187	31.07778	11.2	0.000
X2	تشخيص المشكلة والتخطيط لها جيداً يتعين على المحاسب القضائي طرح العديد من الاسئلة لتحديد طبيعة المشكلة موضع البحث والدراسة، فالبدائية هي التعريف بالمشكلة وذلك من خلال العديد من الطرق فعلى سبيل المثال قد تكتشف المشكلة من خلال عمل المراجع الداخلية أو المراجع الخارجية أو من خلال عملية الفحص والتقويم الدولي.	25	50	9.1	13.6	2.3	3.68	1.052	28.55998	10.8	0.000
X3	على المحاسب القضائي جمع أدلة الإثبات من خلال تشخيص والتخطيط جيد للمشكلة موجه إليه وأن يكون أدلة الإثبات موثوقة ويمكن الاعتماد عليها وإذا كان مضللة يجب إعادة تقويم وتشخيص المشكلة وجمع أدلة عليها وتصنيف أدلة الإثبات من حيث المراجع الداخلية والخارجية.	18.2	50	25	2.3	4.5	3.89	0.920	23.68442	11.4	0.000
X4	إن توفير الصلاحيات التامة للمحاسبة القضائية في ممارسة التحقيقات يساعد على الحد من الغش والاحتيال المالي.	20.5	47.7	15.9	9.1	6.8	3.66	0.914	24.96648	12.73	0.000
X5	من أساسيات المحاسب القضائي الإلمام بالجانب القانوني والخبرة المالية، فضلاً عن مهارات الاتصال الفعال.	27.3	34.1	15.9	18.2	4.5	3.77	0.985	26.11081	11.06	0.000
X6	إن المحاسبة القضائية تعتبر أحد المجالات المهمة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل وتحديد المهارات والمتطلبات الأساسية التي تبحث في الحقائق وتحديد المشكلة وحلها.	2.3	15.9	56.8	25	2.3	3.55	1.109	31.28665	7.2	0.000
X7	أن يمتلك المحاسب القضائي الأدلة الكافية والشجاعة التي تمكنه من الوقوف في محكمة وشهادته لمساعدتها المحكمة في اكتشاف وتقضي الحقائق.	29.5	40.9	20.5	2.3	6.8	3.66	1.200	32.78612	10.73	0.000
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.71				1.052					

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من الجدول (4) ومن خلال التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS، نجد بأن الإجابات كانت باتجاه متفق لجميع الأسئلة، إذ أن المتوسط الحسابي لأسئلة المحور الأول المحاسبة القضائية تراوح ما بين (3.55-3.89)، والانحراف المعياري (0.914-1.200) بالمقارنة مع الانحراف العام البالغ (1.052) والأهمية النسبية تراوحت بين (7.2-12.73)، مما يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً، أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة البحث، كما أن السؤالين (نتيجة فشل ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في أداء المدققين الخارجيين في اكتشاف العديد من حالات الغش والتلاعب في القوائم) و(ظهور المحاسبة القضائية كمجال وتخصص جديد في بيئة الاعمال وحاجته الى متخصص بمواصفات ومهارات معينة يؤدي الى توسيع سوق مهنة المحاسبة) كانت لهما نفس النسبة التي تعادل (50%)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.68، 3.89) على التوالي، وانحراف معياري قدره (1.052، 0.920) على التوالي، وهذا يدل على أن أفراد العينة اكدوا على أن طبيعة عالم التجارة والأعمال يحتاج إلى تخصص ومهارات أكثر لزيادة فائدة المحاسب القضائي بجانب المحاسبين والمدققين، كما أن المحاسب القضائي يحتاج إلى مهارات عالية لمكافحة الفساد المالي واكتشاف حالات الغش والتلاعب والمساعدة في حل النزاعات في المحاكم، كما أن المحاسبة القضائية تمثل تطوراً متكاملًا في المحاسبة والقانون معاً عبر تقديم تحريات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعوى القضائية، فمع توسيع مهنة المحاسبة لابد أن تتوفر لديه معلومات مالية وغير مالية وفيرة، إذ يقدم المحاسب القضائي في الحالات المعقدة بعض التوصيات أو الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتقليل أو الحد من المخاطر أو الخسائر في المستقبل، وكذلك لابد أن يكون لديه قدرة على تقديم الاستشارات لوضع استراتيجيات منع الاحتيال في الشركات.

## ٢. المتغير الثاني: آليات حوكمة الشركات:

الجدول (5) البيانات والنتائج الخاصة بفقرات المتغير الثاني

الترتيب	فقرات المتغير الثاني آليات حوكمة الشركات	% أتفق تماماً	% أتفق	% أتفق إلى حد ما	% لا أتفق	% لا أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	النتيجة T
X8	إن تطبيق حوكمة الشركات يشمل مدى التزام الشركات بتطبيق القوانين واللوائح المحاسبية.	34.1	36.4	11.4	13.6	4.5	3.61	1.298	35.91584	10.6	0.000
X9	إن حوكمة الشركات تعزز عمل لجان التدقيق في الرقابة المالية والإدارية.	15.9	56.8	13.6	6.8	6.8	3.82	1.040	27.24883	11.2	0.000
X10	إن آليات حوكمة الشركات تساعد المساهمين على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة بما فيها توجيه ورقابة أي اختلاف أن يحصل بين المساهمين والإدارة.	22.7	54.5	13.6	6.8	2.3	3.75	0.943	25.15071	11	0.000
X11	إن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى الاعتراف الصريح بحقوق المساهمين وتحقيق المصالح بموجب الاتفاقيات بينهم.	11.4	18.2	40.9	29.5	11.4	3.66	1.119	30.5937	10.73	0.000
X12	درجة استقلال مراقب الحسابات مدى التزامه بتطبيق معايير المحاسبة الدولية تكفل للمساهمين عوائد على استثماراتهم.	22.7	45.5	20.5	9.1	2.3	3.61	1.205	33.34451	10.6	0.000



تحليل العلاقة بين المحاسبة القضائية وآليات الحوكمة وأثرهما على القيمة السوقية للشركة

الأبعاد	فقرات المتغير الثاني آليات حوكمة الشركات	% أتفق تماماً	% أتفق	% أتفق إلى حد ما	% لا أتفق	% لا أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	النتيجة T
X13	تعد الآليات الداخلية من حوكمة الشركات التي تعتمد الإدارة أداة تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.	15.9	45.5	25.0	4.5	9.1	3.86	0.702	18.16566	11.33	0.000
X14	درجة اعتماد الشركة على تكنولوجيا المعلومات من آليات مرتبطة بالعمل لها تأثير على زيادة ثقة المساهمين بالشركة.	25.0	40.9	18.2	6.8	9.1	3.84	1.098	28.59949	11.26	0.000
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.71			40.735					

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

أما بالنسبة للمتغير الثاني؛ والذي يمثل آليات حوكمة الشركات، فنجد أن أغلب المحاسبين اتفقوا في إجاباتهم حول السؤال (إن حوكمة الشركات تعزز عمل لجان التدقيق في الرقابة المالية والإدارية) والسؤال (إن حوكمة الشركات تساعد المساهمين على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة)، إذ مثلت إجاباتهم أكثر من (50%) من المتوسط الحسابي (3.82، 3.75) على التوالي، وبانحراف معياري بلغ (1.040، 0.943) على التوالي، كما ونجد من هذا الاختيار أن أغلب المستجيبين متفقين على أغلب فقرات البحث لهذا المتغير، وهذا يدل على أن حوكمة الشركات لها دور كبير في الحد من التلاعب وحالات الفساد وتخفيض حدوث الأزمات المالية، وأن الآليات الداخلية تمثل مجموعة من القواعد والوسائل التي تتم داخل الشركة للرقابة والإشراف على الأفعال والممارسات التي تتخذها الإدارة لزيادة جودة التقرير المالي والتي تمثل (مجلس الإدارة ولجان التدقيق والتدقيق الداخلي) والتي تساعد في تحديد العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح، كما تساعد لجان التدقيق والرقابة المالية والإدارية، فضلاً عن كون الحوكمة تسهم بدرجة كبيرة في الحد من المخاطر، كما وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات يدعم ويحسن الأداء المالي ويزيد من القدرة التنافسية وبالتالي زيادة ثقة المساهمين بالشركة.

3. تحليل الإجابات المتعلقة بالعلاقة بين المحاسبة القضائية وآليات الحوكمة والقيمة السوقية:

الجدول (6) البيانات والنتائج الخاصة بفقرات العلاقة بين متغيرات البحث

الأبعاد	فقرات العلاقة بين المحاسبة القضائية وآليات الحوكمة والقيمة السوقية	% أتفق تماماً	% أتفق	% أتفق إلى حد ما	% لا أتفق	% لا أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	النتيجة T
X15	إن المحاسبة القضائية لها أهمية كبيرة في مساعدة قرارات توزيع الأسهم بين المساهمين في الشركة حيث أنها تمنح بين وظائف المحاسبة والتدقيق والقانون لاكتشاف وتحديد الأدلة التي تسهم في تحقيق فاعلية التدقيق.	25.0	47.7	11.4	6.8	9.1	3.73	1.188	31.88354	10.9	0.000
X16	إن المحاسبة القضائية تعتبر مدخلاً مستقلاً ومستحدثاً له كيان فعال يمكن أن يلعب دوراً مهماً تجاه تحقيق أهداف الشركة من حيث توزيعات أرباح الأسهم وتلجأ للمحاسب القضائي لمعالجة مشاكل التوزيعات في المحاكم.	11.4	61.4	11.4	11.4	4.5	3.64	0.990	27.23712	10.66	0.000
X17	عند تكاليف المحاسب القضائي باكتشاف الغش والاحتيال في تحديد قيمة الأسهم ما يفرض عليه أن يحقق جودة نوعية الإفصاح وفقاً لمتطلبات مبادئ المحاسبة القضائية بالشكل الذي يؤثر إيجابياً على المساهمين في الشركة.	11.4	9.1	59.1	20.5	11.4	3.66	0.805	22.0084	10.73	0.000

تحليل العلاقة بين المحاسبة القضائية واليات الحوكمة وأثرهما على القيمة السوقية للشركة

الأبعاد	فقرات العلاقة بين المحاسبة القضائية واليات الحوكمة والقيمة السوقية							
	% اتفق تماما	% اتفق	% لا اتفق	% اتفق الى حد ما	% لا اتفق	% اتفق تماما	% اتفق	النتيجة T
X18	11.4	15.9	50.0	22.7	11.4	23.70457	10.86	0.000
X19	13.6	56.8	20.5	4.5	4.5	25.09362	10.86	0.000
X20	20.5	38.6	27.3	6.8	6.8	30.81089	10.53	0.000
X21	20.5	45.5	15.9	11.4	6.8	31.70176	10.6	0.000
X22	15.9	54.5	20.5	6.8	2.3	23.79933	11	0.000
X23	15.9	50.0	22.7	6.8	4.5	26.97298	10.73	0.000
X24	9.1	52.3	27.3	9.1	2.3	24.47516	10.46	0.000
X25	2.3	9.1	56.8	31.8	2.3	17.70565	10.93	0.000
X26	11.4	43.2	25.0	11.4	9.1	33.3721	9.86	0.000
X27	18.2	56.8	13.6	6.8	4.5	26.11081	11.06	0.000
		3.51		0.983				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول (6) أن الوسط الحسابي لأسئلة العلاقة بين المحاسبة القضائية وآليات حوكمة الشركات والقيمة السوقية تتراوح بين (3.57-3.77)، في حين بلغ الانحراف المعياري لها (0.660-1.146) بالمقارنة مع الانحراف المعياري العام (0.983)، مما يدل على أن التشنتت بين إجابات الأفراد المستجيبين كان قليلاً نسبياً، أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات البحث، إذ جاءت الفقرة التي تنص على (زيادة عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية أدى إلى زيادة المشاكل القضائية نتيجة الإفصاح عن التقارير في تلك الأسواق) بوسط حسابي بلغ (3.77) وانحراف معياري (0.985)، إذ أن القوائم المالية تعد أحد المصادر التي يعتمد عليها المستثمرين والمساهمين (٤٥٠)

وأصحاب المصالح، لذا فإن على الشركات أن تفصح بكل شفافية وتعطي صورة حقيقية عن مركزها المالي وسعر أسهمها وتزود المعلومات بالوقت المناسب وذات الفائدة لاتخاذ القرارات، كما أن المحاسبة القضائية تعزز الشفافية والإفصاح وتحمي حقوق المساهمين من الاحتيايل والفساد المالي وهذا يؤثر على ربحية سعر السهم وارتفاع قيمته السوقية، أما الفقرة التي تنص على (أن حوكمة الشركات تتيح للمقرضين الحصول على تقارير أكثر دقة وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة القيمة السوقية) فجاءت بوسط حسابي بلغ (3.75) وانحراف معياري (0.892)، وهذا يدل على أن طبيعة العلاقة بين المحاسبة القضائية وآليات حوكمة الشركات هي علاقة تكاملية، إذ يسهم كل منهما في مكافحة الفساد المالي ويدعم فاعلية التدقيق وتعزيز عنصر الشفافية والإفصاح في القوائم المالية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية في الشركة، فكلما زادت فاعلية التدقيق والإفصاح والشفافية كلما زادت القيمة السوقية للأسهم وبالتالي تزداد الحصة السوقية للشركة.

#### ٤. تحليل علاقات الارتباط والأثر واختبار الفرضيات:

##### أ. تحليل علاقات الارتباط بين أبعاد الدراسة و متغيراتها:

الجدول (7) علاقة الارتباط بين أبعاد المتغيرات المستخدمة في الدراسة

	المحاسبة القضائية	حوكمة الشركات
القيمة السوقية	0.703	0.685
sig	0.000	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

تكاملاً للعمليات الوصفية والتشخيصية القائمة على معطيات التحليل الوصفي حددت علاقات الارتباط بين متغيرات البحث كما موضح في الجدول (7) إذ توضح الارتباط بين المتغير التابع (القيمة السوقية) والمتغيران المستقلان (المحاسبة القضائية وآليات حوكمة الشركات)، إذ أظهرت النتائج ان العلاقة بين المحاسبة القضائية وآليات حوكمة الشركات قوية وطردية وقيمة الارتباط تتراوح بين (0.685-0.703) وعند النظر إلى قيمة الاحتمالية (Sig) يساوي (0.000) وجميع العلاقات في الجدول (8) ذات دلالة إحصائية قيمة (Sig) لاختبار (F) أقل من (0.05) وهذا الدليل على ان النموذج معنوي.

##### ب. اختبار الفرضيات:

الجدول (8) أثر المحاسبة القضائية وآليات حوكمة الشركات ومعامل ارتباطها

Model	F-test	Sig.	R <sup>2</sup>	B	T	Sig.
Model 01	40.940	0.000	0.494	0.527	6.398	0.000
Model 02	37.178	0.000	0.470	0.474	6.097	0.000
Model 03	95.688	0.000	0.824	0.453	9.070	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

يوضح النماذج المقدره بأن القيمة السوقية كمتغير التابع وآليات حوكمة الشركات والمحاسبة القضائية كمتغير مستقل بناءً على نتائج الجدول (8) أي إن النموذجين المقدرين معنوية، أي إن تأثير كل من المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات على القيمة السوقية ذات تأثير معنوي وذات دلالة إحصائية لأن قيمة (Sig) لاختبار (F) أقل من (0.05).

بالنسبة للنموذج الأول ان المحاسبة القضائية تؤثر بنسبة (49.4%) على القيمة السوقية بينما النموذج الثاني أي تأثير حوكمة الشركات تؤثر على القيمة السوقية بنسبة (47%)، فأما في النموذج الثالثة التي يوضح تأثير متغيرين المستقلين (المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات) معاً على المتغير التابع القيمة السوقية بنسبة (82.4%)، وهذا يدل على ان المتغيرين المستقلين لهما ارتباط قوية التي تتأثر معنوية ذات عالية على القيمة السوقية، وأما (17.6%) يعود إلى تأثير متغيرات خارجية على القيمة السوقية.

يوضح الجدول (8) توضح هناك دلالة معنوية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وبذلك يتم قبول الفرضية وان مقدار تأثير بيتا للمتغير المحاسبة القضائية هي (0.527) أما لمتغير حوكمة الشركات هي (0.474).

وهذا يدل على أن الشفافية والضوابط المالية والحقوق والمسؤوليات الواضحة لمجلس الإدارة والمساهمين يؤدي إلى عدم ارتياب المستثمرين، كما وأن المستثمرين على استعداد لدفع قيمة أعلى لأسهم الشركات التي تمتاز بممارسة الحوكمة، وعندما يقومون باتخاذ قراراتهم الاستثمارية ينظرون إلى علاقة الشركة ومجلس إدارتها بأصحاب المال.

ومن خلال النتائج أعلاه؛ نجد أن التفسير المحاسبي الذي يمثل هدف البحث بتحليل الدور الذي تلعبه العلاقة بين الأدوات أو الآليات التي تعمل بها المحاسبة القضائية وآليات حوكمة الشركات في تحديد القيمة السوقية للسهم باعتبارها من المؤشرات المهمة للأداء المالي، وتوضيح المحاسبة القضائية بما في ذلك قابليتها في التحقق والتدقيق في الفساد المالي والإداري وكذلك توضيح حوكمة الشركات وأهميتها وتأثيرها على القيمة السوقية للسهم، أي أن الشفافية المحاسبية والمالية تمثل الجزء الأكبر في حوكمة الشركات لذا لا بد من وجود آليات وأدوات يعتمد عليها المحاسبون لغرض تحقيق الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، ومن هذه الآليات المساءلة والرقابة المحاسبية والالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق وكذلك فعالية التدقيق الداخلي والعمل مع مجلس الإدارة ولجان التدقيق والتدقيق الخارجي، وبالتالي تحقيق الشفافية في القوائم المالية.

#### المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات:

##### أولاً: الاستنتاجات:

1. إن العامل الرئيس وراء ظهور المحاسبة القضائية هو الحاجة إلى حل النزاعات في عالم التجارة بعد الانتشار الواسع للتعاملات بين الشركات الاقتصادية واتساع النطاق التجاري على مستوى العالم.
2. تهتم العديد من دول العالم المتقدمة والنامية بحوكمة الشركات لأنها تركز على الهياكل والعمليات الخاصة بتوجيه الأعمال في الشركات، وأداة جيدة في إدارة الشركة بأسلوب علمي حديث، وكذلك تشمل مجموعة من الأدوات التي تتعامل أيضاً مع البيئة التي تعمل فيها الشركة.
3. لا بد من وجود آليات تعتمد عليها إدارة الشركة للتأكد من قواعدها وأصولها، وتكفل للمساهمين عوائد على استثماراتهم، وهناك نوعين من آليات حوكمة الشركات (داخلية وخارجية)، إذ تمثل الآليات الداخلية التدابير التي تطبقها الشركة داخلياً لتحديد العلاقات بين المساهمين ومجلس الإدارة والمديرين وأصحاب المصالح الأخرى، في حين تمثل الآليات الخارجية للحوكمة تلك الآليات التي تراقب وتتأكد من تحمل الشركة لمسؤولية توجيه أنشطتها بطريقة عادلة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة.

٤. إن السياسات والتشريعات التي تتبعها الشركات من أهم العوامل المؤثرة على الأسعار السوقية للأسهم سواء بطريقة إيجابية أو سلبية، ومنها تطبيق آليات حوكمة الشركات والتي تعد من أهم تطبيقاتها من وجهة نظر المستثمر.
٥. هنالك علاقة قوية بين المحاسبة القضائية وبين آليات حوكمة الشركات، وتعد مدخلاً حديثاً يلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف الشركة، وكلاهما يهدف إلى القضاء على الاحتيال والفساد المالي.
٦. إن تطبيق المحاسبة القضائية يساعد في تفعيل حوكمة الشركات، أي أنها تندمج بين وظائف المحاسبة والتدقيق والقانون، وتعالج النزاعات التي تحدث بين المساهمين.

#### ثانياً: المقترحات:

١. ضرورة زيادة وعي الشركات والمستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح بأهمية ومزايا تطبيق المحاسبة القضائية في كشف أو منع الغش والاحتيال المالي، وفي حالة وجود مشكلة في توزيع أرباح الأسهم وعدم تطبيق حوكمة الشركات في الشركة، إذ يتم الاستعانة بالمحاسب القضائي لحل المشكلة التي تواجه الشركات وأصحاب المصالح.
٢. ضرورة إصدار معيار محاسبي للمحاسبة القضائية يتم فيه تعريف واضح ودقيق لمفهومها ومجالات استخدامها وأساليبها والمؤهلات والمهارات الواجب توفرها فيمن يزاولها.
٣. إنشاء مراكز لتدريب المدققين والمحاسبين على أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية والاهتمام بتدريس مناهج المحاسبة القضائية في الجامعات لمعرفة استخدامات المحاسبة القضائية.
٤. أهمية استمرار تنفيذ جميع الشركات للمبادئ والقواعد وأسس حوكمة الشركات لتقليل عملية الغش والاحتيال والفساد المالي التي يمكن أن تحدث في الشركات.
٥. إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات لأهميتها في محاربة الفساد المالي.
٦. تكليف المحاسبين من ذوي الخبرة والكفاءة بإلقاء المحاضرات وورش العمل لأصحاب الشركات لتوعيتهم بضرورة تطبيق آليات حوكمة الشركات، كما يفضل عمل زيارات ميدانية للشركات في الإقليم لاكتشاف وجود الفساد من عدمه في الشركات ذات الصلة.

#### المصادر والمراجع:

##### أولاً: المصادر العربية:

١. إبراهيم، طرشي، ٢٠١٥، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح.
٢. أبو الرب، ليث عبدالرحمن "محمد فتحي"، ٢٠١٩، أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
٣. احمد، خالد محمد علي، ٢٠١٣، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
٤. احمد، عاطف محمد احمد، ٢٠١٥، دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل لمحاسبى لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA.
٥. احمد، محمد وجميل، سفير، ٢٠٢١، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خضير - بسكرة.

٦. الأخضر، فرج علي وأبو ستالة، أبو القاسم محمود والحنش، فاطمة جمعة والفرجاني، منصور محمد، ٢٠١٩، حوكمة الشركات ودورها في بناء القدرات الشركة الليبية للموائى، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، ١١- ١٩ نوفمبر.
٧. بابكر، بشير بكري عجيب وشنقرأوي، مصطفى طاهر، ٢٠١٦، المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات، مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، المجلد ٤، الجزء ٢، العدد ١٤.
٨. الجمال، جيهان عبدالمعز، ٢٠١٤، المراجعة وحوكمة الشركات، ط١، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة.
٩. حامد، أحمد وأخرون، ٢٠٢١، دور المحاسبة القضائية في الحد من إدارة الأرباح، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد ٣.
١٠. حسين، خالد عبدالصبور، ٢٠١١، استخدام مبادئ الحوكمة في بناء إطار العلمي للمحاسبة القضائية: دراسة ميدانية رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة الاسماعلية، جامعة قناة السويس.
١١. حميد، عباس عبدالهادي وخطيل، مناف خلف، ٢٠١٧، سوق العراق للأوراق المالية، كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد.
١٢. الحيارى، عمر يوسف عبدالله، ٢٠١٧، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
١٣. خلف، قيس مكي، ٢٠٢١، دور المحاسبة القضائية للحد من عمليات التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب، مجلة الدنانير، العدد ٢٣.
١٤. الزهراء، قاضي فاطمة، ٢٠٢٠، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، المجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد ٤، العدد ٢، اكتوبر.
١٥. سهام، خيرى، ٢٠١٨، دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي.
١٦. شعيان، انعام عثمان، ٢٠١٥، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
١٧. شفير، معاذ محمد، ٢٠١٩، أثر سياسة توزيع الأرباح في القيم السوقية للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصارف، قسم الإدارة المالية والمصرفية، المعهد العالي للإدارة الأعمال.
١٨. شتاك، اسامة محمد، ٢٠١٨، العوامل المالية وغير المالية المحددة للأسعار السوقية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
١٩. صالح، منال ناجي، ٢٠١٨، دور المحاسبة القضائية ودورها في تعزيز الالتزام الاخلاقي لدى العاملين في مهنة المحاسبة والتدقيق: دراسة لعينة من مراقبي الحسابات في مدينة الموصل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥٥.
٢٠. الصديق، بابكر ابراهيم ونور، موسى بشير محمد، ٢٠١٨، أثر تطبيق المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي: دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة السودانية، مجلة الدراسات العليا، المجلد ١٢، العدد ٤٥.
٢١. طه، دينا محمد، ٢٠١٩، دراسة أثر آليات حوكمة الشركات، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، المجلد ٢٠، العدد ٢، الجزء ٢.
٢٢. عيد، فضل الله احمد، ٢٠٢١، دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية: دراسة تطبيقية على عينة من العاملين في مصرف العراقي للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٦، العدد ٥٦.
٢٣. عبدالحميد، احمد حامد واحمد، نبيل ياسين وسرور، عبير عبدالكريم، ٢٠٢١، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد ٣.
٢٤. العجيل، عمر سعد، ٢٠٢٢، أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنة: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ٢، كلية التجارة جامعة مدينة السادات.
٢٥. عديود، جمال ومكاوي، مكي، ٢٠٢٢، تحليل أداء سوق الأوق المالية في ظل التحيزات السلوكية للمستثمرين: دراسة حالة سوق الأوراق المالية العربية من ٢٠٠٧-٢٠٢٠، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد ٨، العدد ٢.
٢٦. على، بن موفقي، ٢٠١٧، أثر الإصلاحات الجزئية على جودة نظم المعلومات المحاسبية وانعكاسها على الحوكمة بالمؤسسات، اطروحة دكتوراه في علوم التيسير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة بوضياف.
٢٧. العواد، اسعد محمد علي وهاب والجبوري، حيدر جميل احمد، ٢٠١٨، دور المحاسب القضائي في الحد من الفساد المالي والاداري، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد ١٥، العدد ٦٢.

٢٨. فاتح، شاهد وعبدالعني، شارف، ٢٠١٨، المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والتحايل المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
٢٩. قندوز، عبدالكريم أحمد، ٢٠٢١، الأسواق المالية، سلسلة الكتيبات التعريفية العدد ٢١، صندوق النقد الدولي.
٣٠. الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار عيدان، ٢٠١٦، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من جهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٢، العدد الأول.
٣١. مداح، عبدالباسط، ٢٠١٨، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: بنوك، مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف / المسيلة.
٣٢. نذير، شبرو وبالقاسم، بن خليفة، ٢٠٢٠، أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) الخاص بمسؤوليات المراجع في كشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في تقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١.

### ثانياً: المصادر الأجنبية:

33. Al Qaisi, Fouzan, Tahtamouni, Asem, AL-Qudah, Mustafa, 2016, Factors Affecting the Market Stock Price-The Case of the Insurance Companies Listed in Amman Stock Exchange, International Journal of Business and Social Science, Vol. 7, No. 10; October.
34. Azzoz, Abdel-Razeq & Khamees, Basheer, 2016, The Impact of Board of Directors and Audit Committees on Stock Return of Jordanian Financial Companies, Dirasat, Administrative Sciences, Vol. 43, No. 2, 2016, The University of Jordan.
35. Hong & Nguyen, Duc, Tri Minh, 2014, The Impact of Corporate Governance on Firm Performance: Empirical Study in Vietnam, International Journal of Economics and Finance Vol .6, No .6, Published by Canadian Center of Science and Education.
36. Saad Noriza Mohd, 2010, Corporate Governance Compliance and the Effect to capital structure in Malaysia, International Journal Economic and Finance, Vol.2, No.1, February.

